



نخيل نيوز | متابعة

أعلنت هيئة النزاهة، تمكّن كوادرها من منع هدر نحو 24 مليار دينار من المال العام في إحدى دوائر وزارة النقل بمحافظة بابل.

وأشارت الهيئة، في بيان رسمي، إلى أن فريقاً تحقيقياً وتدقيقياً من مكتب تحقيق بابل انتقل إلى دائرة التسجيل العقاري في المحافظة، وتمكّن من إيقاف إجراءات تسجيل 57 عقاراً تابعاً لدائرة سكك بابل، مبيّنةً أن الدائرة قامت بتثمين العقارات بأثمان بخسة وبيعها إلى موظفيها بأسعار لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية، خلافاً لأحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة.

وأضافت أن العقارات توزّعت بين 31 عقاراً مملوكاً لدائرة سكك بابل ملكاً صرفاً، و26 عقاراً بيع من دون فرز، لافتةً إلى أن قيمة الضرر الذي جرى تداركه ومنع وقوعه على المال العام بلغت 23,986,390,000 دينار، فيما امتنعت مديرية التسجيل العقاري في المحافظة عن المضي في إجراءات التسجيل.

وأوضحت الهيئة أن محكمة تحقيق الحلة المختصة بقضايا النزاهة قرّرت مفاتحة الدائرة القانونية في وزارة النقل للاستفسار عن الأساس القانوني لبيع الأراضي بأثمان بخسة، وتخويل دائرة سكك حديد بابل إجراء التثمين والمزايدة، فضلاً عن موافقة الوزارة على البيع.